



جل صندوق الخلادي

مشروع مزرعة رياح وخط كهرباء عالي الضغط بقدرة 225 كيلو فولط

طنجة، المغرب

مراجعة حيازة الأرض وإطار عمل إصلاح المعيشة

أغسطس 2015

جدول المحتويات

1 مقدمة 7

8	موقع المشروع	1.1
9	وصف موجز للمشروع	1.2
10	الغرض من هذه الوثيقة و هيكلها	1.3
11	القسم الأول: مراجعة حيازة الأراضي	
12	2 الوضع الحالي لعملية حيازة الأراضي	
12	موقع مزرعة الرياح	2.1
12	خط الكهرباء	2.2
14	3 وصف الأراضي المتأثرة	
14	وصف الأراضي المتأثرة	3.1
14	أنواع ملكية الأرضي واستخداماتها	3.2
21	4 إطار العمل التنظيمي	
21	التشريعات المغربية المعمول بها	4.1
23	المتطلبات الدولية	4.2
24	5 تحليل الفجوات	
25	الجزء الثاني: إطار عمل تعويض مصادر الرزق	
25	6 أهداف إطار تعويض مصادر الرزق	
26	7 الإحلال الاقتصادي الناجم عن المشروع	
26	أثر المشروع	7.1
27	المجتمعات المتضررة	7.2
30استخدام الأرض خط الطاقة	7.3
30	فجوات المعلومات	7.4
31	8 خطة تعويض مصادر الرزق	
31	إطار الاستحقاقات	8.1
32	خطة استعادة سُيل العيش	8.2

33	9	المشاورات والإفصاح
33	9.1	خطة إشراك أصحاب المصلحة
34	9.2	آلية معالجة الشكاوى
	10	الرصد والإخلاء 35
35	10.1	عملية الرصد والتقارير
36	10.2	تدقيق الامتثال
36	10.3	تدقيق إنهاء الأعمال
37	11	خطة التنفيذ
37	11.1	الأدوار والمسؤوليات
38	11.2	المخطط الزمني
39	11.3	الميزانية
	40	الملاحق:

10	الجدول 1 الدوارات المتأثرة بالمشروع
15	جدول 2 ملكية الأراضي المشاع والمنطقة المتأثرة بمزرعة الرياح
24	جدول 2 تحليل الفجوات
25	جدول 4 أهداف إطار تعويض مصادر الرزق.....
28	الجدول 5 الدور المحتمل تضررها بسبب الاحلال الاقتصادي
29	جدول 6 أهمية استخدام موقع مزرعة الرياح لاقتصاد الأسر المُجرية للمقابلات
29	جدول 7 نتائج إبتكار أسر 2012 الماشية المملوكة بواسطة 83 أسرة
31	جدول 8 إطار الاستحقاقات
35	الجدول 9 مؤشرات الرصد الرئيسية
39	الجدول 10 الإيجار السنوي المدفوع لاستخدام الأراضي المشتركة في جبل صندوق (بالمدرهم المغربي)
39	الجدول 11 الإيجار المدفوع لكل برج كهرباء مُقام على الأراضي المشتركة (بالمدرهم المغربي)
39	الجدول 12 الإيجار المدفوع لكل برج كهرباء مُقام على الأراضي المشتركة (بالمدرهم المغربي)

التعريفات والاختصارات

التعريف	المعنى	الاختصار
المالك الجزئي لمشروع اتفاقية شراء الطاقة	شركة أكوا باور	ACWA
	تقييم الأثر التراكمي	CIA
	فريق التواصل بالمجتمع	CLT
	اللجنة الوطنية لدراسة الأثر البيئي	CNEIA
	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	EBRD
	دراسة الأثر البيئي	EIE
الكيان المسؤول عن التصميم التفصيلي لمزرعة الرياح وإنشاءها.	الهندسة والشراء والبناء	EPC
	خطة العمل البيئية والاجتماعية	ESAP
	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	ESIA
من أجل تطوير أفضل ممارسة ممكنة متكاملة مع مزرعة الرياح وخط كهرباء الضغط العالي، وبما يتفق مع معايير البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومتطلبات الأداء، يجب أن يتم تحديث دراسة الأثر البيئي الحالية وتقارير الإدارة البيئية الداعمة لها للتأكد من تطوير المخططات اللاحقة لتحديد الأثر وإجراءات التخفيف والمراقبة بما يتوافق مع التقييم البيئي والاجتماعي لمشروع مزرعة الرياح وخط الكهرباء العالي الضغط. وعليه، وبالإضافة إلى دراسة الأثر البيئي، تم إعداد المستندات التالية من أجل باقة الإفصاح:	وصف المشروع خطة حماية التنوع البيولوجي (BPP) تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) خطة اشتراك المساهمين (SEP) مراجعة لحيزة الأرض وإطار عمل إحياء أشكال المعيشة (LARLRF) خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية (ESMMF) الملخص غير الفني (NTS) خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP) تقييم أثر تأرجح خرج الطاقة تقييم أثر الضوضاء	باقة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
سوف يتم الكشف عن تقييم الأثر البيئي المعتمد في عام 2012 مع المستندات المذكورة أعلاه كجزء من باقة الإفصاح		

التعريف	المعنى	الاختصار
	خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية	ESMMF
	شركة التمويل الدولية	IFC
	مؤسسة التمويل الدولية	IFI
	مراجعة حيارة الأرض وإطار عمل إحياء أشكال المعيشة	LARLRF
	خطة إحياء أشكال المعيشة	LRP
	ميجاواط	MW
	الملخص غير الفني	NTS
الكيان المسؤول عن تشغيل وإدارة المشروع. نوماك، وهي إحدى أفرع الإدارية التابعة لشركة أكوا باور، سيتم تكليفها بمهمة تشغيل وإدارة المشروع.	التشغيل والإدارة	O&M
	هامش التشغيل	OM
	المكتب الوطني للكهرباء	ONEE
	خط كهرباء الضغط العالي	PL
	اتفاقية شراء الطاقة	PPA
	متطلبات الأداء	PR
	خطة اشتراك المساهمين	SEP
	تقييم الأثر الاجتماعي	SIA
المالك الجزئي لمشروع اتفاقية شراء الطاقة	يو بي سي رينيوابلز	UPC
	مزرعة الرياح	WF
التحالف القائم بين شركة أكوا باور وشركة يو بي سي رينيوابلز	مالك المشروع	-
طرق جديدة أو محدثة تقود من الطرف الفرعية الرئيسية القائمة عبر القرى وإلى مدخل مزرعة الرياح.	طريق الدخول للمشروع	-
عدد 40 توربين رياح موضوعة على طول قمم الجبل صندوق وطرق الدخول الدائمة والكابلات المركبة تحت الأرض ومتناشات الدعم الأخرى.	مزرعة رياح الخلادي بقدرة 120 ميغاواط	-
المسارات الموضوعة على قمم الجبل والتي تصل الطرق بين منصات توربينات الرياح.	مسارات التوربين	-

التعريف	المعنى	الاختصار
يقع هذا الكابل على قمم الجبال ويجري بموازاة مسارات توربينات الرياح. ويتضمن الكابل جميع خطوط الكهرباء الخارجية من كل توربين رياح ويسري أخيراً تحت الأرض إلى المحطة الفرعية في ميلوسا. وهذا الكابل سيكون بمحاذة طريق الدخول من القمة في مزرعة الرياح وحتى المحطة الفرعية. المبيت المطلوب للكابلات تحت الأرض لا يتجاوز 5 أمتار.	الكابل المركب تحت الأرض	-
	مكتب فايف كابيتالز للاستشارات البيئية والإدارية	فايف كابيتالز

1 مقدمة

منشأة مزرعة رياح الخلادي هي مزرعة رياح لتوليد الكهرباء بقدرة 120 ميجاواط والتي سيتم بناءها في منطقة طنجة على قمم جبل صندوق في المملكة المغربية طبقاً لأحكام القانون رقم 1309 بشأن الملكية الخاصة

قامت الجهة المطورة للمشروع، UPC، بإعداد تقرير تقييم التأثيرات البيئية (EIA) لمزرعة الرياح (WF) في يونيو 2011 وقد حصلت على موافقة جهة التقييم EIA من اللجنة الوطنية لدراسة التأثيرات النسبية (CNEIE) في يونيو 2012. تمت تفريغة سريان التصديق والاعتماد لمدة 5 سنوات ويتعين بهذه آعمال الإنشاء في خلالها.

وفي عام 2014 تحصلت شركة أكوا باور على حصة في مشروع مزرعة رياح الخلادي، ومنذ ذلك الوقت سعت إلى الحصول على الدعم المالي من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير (وهو عبارة عن مؤسسة تمويل دولية).

وبالإضافة إلى مزرعة الرياح، ارتأى المكتب الوطني للكهرباء في الأصل أن إنشاء خط كهرباء عالي الضغط بقدرة 225 كيلو فولط لمزرعة الرياح من الممكن أن يتم بعقد منفصل. إلا أن المناقشات مع شركة أكوا باور قادت إلى الاتفاق على إنشاء خط كهرباء الضغط العالي في إطار نفس عقد الهندسة والشراء والبناء الخاص بمزرعة الرياح. وعليه، فإنه يتبع دراسة الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أعمال إنشاء وتشغيل خط كهرباء الضغط العالي وتطوير إجراءات التخفيف والإدارة كجزء من التوثيق البيئي والاجتماعي الخاص بمزرعة الرياح.

من أجل تطوير أفضل ممارسة ممكنة متكاملة مع مزرعة الرياح وخط كهرباء الضغط العالي، وبما يتفق مع معايير البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومتطلبات الأداء، يجب أن يتم تحديث دراسة الآثر البيئي الحالية وتقارير الإدارة البيئية الداعمة لها للتأكد من تطوير المخططات اللاحقة لتحديد الآثر وإجراءات التخفيف والمراقبة بما يتوافق مع التقييم البيئي والاجتماعي لمشروع مزرعة الرياح وخط كهرباء الضغط العالي.

وقام مكتب فايف كابيتالز للاستشارات البيئية والإدارية¹ بإعداد المستندات التالية من أجل باقة الإصلاح:

1. وصف المشروع
2. خطة حماية التنوع البيولوجي (BPP)
3. تقييم الآثر الاجتماعي (SIA)
4. خطة اشتراك المساهمين (SEP)
5. مراجعة لحيازة الأرض وإطار عمل إحياء أشكال المعيشة (LARLRF)
6. خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية (ESMMF)

¹ مكتب فايف كابيتالز للاستشارات البيئية والإدارية، ص.ب. 119899، طريق الشيخ زايد، دبي، الإمارات العربية المتحدة

7. الملخص غير الفني (NTS)
8. تقييم أثر تأرجح خرج الطاقة
9. تقييم أثر الضوضاء
10. خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)

سوف يتم الكشف عن تقييم الأثر البيئي المعتمد في عام 2012 مع المستندات المذكورة أعلاه كجزء من باقة الإفصاح

المستند الحالي هو مراجعة لحيازة الأرض وإطار عمل إحياء أشكال المعيشة.

1.1 موقع المشروع

يقع مشروع مزرعة رياح الخلادي المقترن وخط كهرباء الضغط العالي بقدرة 225 كيلو فولط المرافق للمشروع في طنجة في منطقة تطوان بالمغرب. تنقسم المنطقة إلى 11 مقاطعة/ ولاية، وسيتم بناء مزرعة الرياح في إحدى هذه المقاطعات وهي "الفحص أنجرة"، بينما سيببدأ خط كهرباء الضغط العالي من المقاطعة نفسها متوجهاً جنوباً إلى مقاطعة تطوان.

الشكل 1 موقع مشروع مزرعة الرياح وخط كهرباء الضغط العالي



1.2 وصف موجز للمشروع

سوف يتضمن مشروع مزرعة رياح الخلادي 40 توربين رياح بسعة إنتاج فردية 3 ميجاواط، ليكون ناتج المشروع الإجمالي من الطاقة 120 ميجاواط.

يقع المشروع المقترن لمزرعة الرياح على طول سلسة جبل صندوق الرئيسية، ليبدأ من الشمال متوجهاً إلى الجنوب مع تفرعات على طول ثلات قمم تقع في النقطة الشمالية النهائية لخط السلسلة. وتقدر المساحة الإجمالية لقاعدة المشروع، والتي تشمل الطرق ومنصات توربينات الرياح والمحطة الفرعية والمنشآت الملحقة، بما يقارب 180 هكتار.

وسيمتد خط كهرباء الضغط العالي بقدرة 225 كيلو فولط بمسافة إجمالية 24 كيلومتر عبر الأراضي الزراعية، وسيشمل 75 برج أسلاك. سوف يكون عرض المبيت لخط كهرباء الضغط العالي بمعدل 60 متراً، وسيتضمن طريق الدخول الذي سيتم استخدامه من أجل التثبيت والصيانة طوال فترة تشغيل خط كهرباء الضغط العالي.

سيبدأ خط كهرباء الضغط العالي من محطة الخلادي الفرعية في قرية ميلوسا وينتهي في المحطة الفرعية للمكتب الوطني للكهرباء والواقعة على بعد 10 كيلومترات غرب مدينة طوان. وبالتالي يشار إلى خط كهرباء الضغط العالي أيضاً بخط نقل الطاقة بين ميلوسا وطوان. تتوفر معلومات إضافية عن تصميم مزرعة الرياح وخط كهرباء الضغط العالي في تقرير وصف المشروع وتقدير الأثر البيئي الصادر في يونيو 2012.

وحقوق الانتفاع بأراضي الملكيات المجاورة لمزرعة الرياح والواقعة بداخل مساحة مشروع خط كهرباء الضغط العالي هي زراعية في الأساس (رعى الماشية والحراثة). ولذلك، فإن المساهمين الاجتماعيين والاقتصاديين الرئيسيين هم من فلاحي منطقة الدوار (أي القرويين) المستخدمين لهذه الأرض من أجل أنشطتهم الزراعية.

ويحدد الجدول التالي الدوارات المتأثرة بالمشروع. في المغرب، تتقسم البلديات إلى دواوير، وكل دوار بالأساس يتكون من مجموعة من قاطني المنازل تتفاوت ما بين 50 إلى 400 مسكن.

الجدول 1 الدوارات المتأثرة بالمشروع

مكون المشروع	القرى	الدواوير
	القصر	عين رمل
	الصغير	ظهر فوال
		عين حمرا
		غزيلش
مزرعة الرياح	مليوسا	لانجريش / مسياد
		براريك / عقال
		فاهامين
		ملاط
		فاهامين
		دار قشانة
		زاوية
		بني عتاب
		بوعليشيش
		بنزال
		سوق القديم
		وادي عقلة
		كيدان
		جاباك
		صدينا
		صدينا

ينبغي ملاحظة أن المسار المرسوم لخطوط الكهرباء يهدف إلى تجنب المناطق المأهولة بالسكان، لذا فإن خط الكهرباء يمر بجوار التكتل السكاني المكون من 11 دوار؛ بينما ستثبت الغالبية العظمى من أبراج الكهرباء (ومن ثم خط الكهرباء) على قطع من الأراضي البعيدة عن الدوواوير المخصصة لها. يورد وصف المشروع في القسم 4.3 البديل التي تمت دراستها والأسباب التي يستند إليها البديل المحدد.

أخيراً، فيما يخص حالة الملكية لتلك الأرضي التي تقع داخل المشروع أو تجاوره، فإنها تنقسم إلى ثلاثة فئات: ملكية عامة (مشاع) وملكية خاصة ووقف.

1.3 الغرض من هذه الوثيقة وهيكلها

هذه الوثيقة تقيم عملية حيازة الأرضي وإطار العمل الخاص باستعادة سبل العيش (LARLRF) وهي معدة لأجل مزرعة رياح خaldi وخط الكهرباء التابع لها. تراجع هذه الوثيقة النشاطات التي باشرها مالك المشروع حتى تاريخه فيما يتعلق بحيازة الأرضي والتشريد الاقتصادي المترتبين على إنشاء المشروع وتشغيله. كما تقيم الوثيقة كذلك مدى امتثال عملية حيازة الأرضي واستعادة سبل العيش للمتطلبات المغربية والمعايير الدولية.

تطبق كذلك السياسات البيئية والاجتماعية والمعايير والمتطلبات الخاصة بالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) على هذا المشروع.

تنقسم هذه الوثيقة إلى قسمين: مراجعة حيازة الأراضي وإطار عمل لاستعادة سبل العيش. يراجع هذا القسم عملية حيازة الأراضي حتى تاريخه ويرصد الفجوات والإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية. كما يحتوي على إطار عمل بشأن استعادة سبل العيش يهدف إلى إرساء خارطة طريق للخطيط لإجراءات التعويض الجماعية المناسبة لمستخدمي الأراضي المتضررين بموجب متطلب الأداء رقم 5 لبنك EBRD ومعيار الأداء رقم 5 لمؤسسة IFC.

تصف مراجعة حيازة الأراضي جميع أراضي المنطقة المتأثرة بإجراءات حيازة الأراضي للمشروع وتحدد ما إذا كانت حيازة الأرض تمت طوعاً أم غير ذلك وما إذا كان معيار الأداء رقم 5 ينطبق أم لا وتلخص كذلك إطار العمل التنظيمية ذات الصلة، كما تقييم عملية حيازة الأراضي وترصد الفجوات بين هذه العملية وبين معيار الأداء رقم 5.

يركز الجزء الثاني من هذه الوثيقة وهو إطار عمل لاستعادة سبل العيش على حيازة الأراضي ذات الملك أو الاستخدام الجماعي والتي لم يختر مستخدمو الأرضي والمجتمعات المتضررة التخلص عن الأرض طوعاً في مقابل تعويض بسعر السوق. كما يصف القسم الثاني التشريد الاقتصادي المترب على المشروع، أي إطار العمل المعتمد لخطيط إجراءات استعادة سبل العيش ويعرض تلك الإجراءات في شكل خطة متسقة ذات إطار زمنية وتكليف محددة لاستعادة سبل العيش، بالإضافة إلى خطة المشاورات والإفصاح والمراقبة والتقييم والتنفيذ.

سيتم الإفصاح عن هذه الوثيقة كجزء من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المفصح عنها والمشار إليها في المقدمة.

وبعض أقسام هذا التقرير مثل وصف المشروع وعملية إشراك أصحاب المصلحة والمعلومات الاجتماعية الأساسية قدمت هنا على نحو مختصر وللحصول على تفاصيل أكثر يمكن مراجعة وثائق وصف المشروع وتقييم الأثر الاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة والتي سيتم الإفصاح عنهم أيضاً كجزء من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

القسم الأول: مراجعة حيازة الأراضي

هذا القسم من LARLRF (الفصل 2، 3، 4) يصف جميع الأراضي المتأثرة بحيازة الأراضي لصالح المشروع وإطار العمل التنظيمي المطبق وعملية حيازة الأرض.

2 الوضع الحالي لعملية حيازة الأراضي

استمرت عملية حيازة الأراضي طوال الأربع أعوام السابقة ويتوقع أن تُستكمل تماماً في أغسطس 2015. وقد اكتملت حيازة الأراضي الخاصة بالموقع والمحطة الفرعية في 2012. وقد جرى توقيع اتفاقيات حق الطريق لخط الكهرباء وسداد المدفوعات الخاصة بجميع قطع الأرضي ماعدا 9 فقط (أي نسبة اكتمال 89.5%) ويتوقع الاكتمال التام في أغسطس 2015. وقد تمت جميع عمليات حيازة الأرضي ذات الملكية الخاصة من خلال اتفاقيات طوعية وصفقات بسعر السوق دون الحاجة إلى اللجوء إلى المصادر التي يسوغها المشروع في حالة عدم رغبة صاحب الأرض في البيع. تمت الموافقة على حيازة الأرضي ذات الملكية العامة بعد موافقة المسؤولين القانونيين عن تلك الأرضي، وهم وزارة الداخلية المسؤولة عن الأرضي العامة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقدمت التعويضات المالية مباشرة لصالح الوزارات دون آليات رسمية لتقسيمها على مستوى البلدية أو الدوار. وفي تلك الحالة، لم يتم تضمين مستخدمي الأرضي الفردية في المعاملة التي أدت إلى فقدان الوصول إلى الموارد. وبالتالي، سيركز إطار عمل استعادة سبل العيش على خلق ظروف لمستخدمي الأرضي هؤلاء لضمان عدم تأثيرهم سلباً بخسارة الأرضي المستخدمة للرعي والموارد الأخرى.

2.1 موقع مزرعة الرياح

تمت الموافقة على عملية حيازة الأرض العامة المقترحة لمزرعة خالي للرياح عام 2012 عقب الإجراء الإداري الموضح بالقسم 4.1.2 (بموافقة وزارة الداخلية والمكتب الوطني للكهرباء والهيئات المحلية والإقليمية وشمل ذلك المقدم) وظلت UPC تدفع الإيجار السنوي الذي طالبت به الوزارة كل عام منذ 2013. ستخضع المجتمعات التي تستخدم الأرضي العامة إلى عملية نقل اقتصادي نتيجة للمشروع.

تم شراء قطعتي الأرض اللازمتين لبناء المحطة الفرعية بدوار فاهامين عام 2010. وكان ذلك من خلال اتفاقيات طوعية أي البائع والمشتري المتصرف بإرادته حيث لم يكن بإمكان مقاول البناء استخدام آليات المصادر في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع مالك الأرض. لذا فإن كل من متطلب الأداء رقم 5 لبنك EBRD ومعيار الأداء رقم 5 لمؤسسة IFC لا ينطبقان على هاتين القطعتين.

2.2 خط الكهرباء

بدأت شركة UPC Renewables بدراسة إنشاء خط الكهرباء الخاص بمشروع خالي عام 2010. وقد تم تعيين موظف محلي للتواصل مع مالكي الأرض والتوصل إلى أفضل مسار يناسب خط الكهرباء. وكانت المعايير التي استند إليها الاختيار هي تجنب المنازل والمباني والأراضي ذات الاستخدامات المهمة والتوصل إلى اتفاقيات طوعية مع جميع مالكي الأرضي. وحينما عبر أحد مالكي الأرضي عن إحجامه عن التوصل لاتفاقية، تم تعديل المسار لتجنب المرور من أرضه. وعلى الرغم من أن المكتب الوطني للكهرباء لديه السلطة القانونية التي تخول له مصادرة الأرضي، إلا أن المطورين من القطاع الخاص لا يمتلكون هذه السلطة، لذا لم

تكن المصادره خياراً متاحاً فيما يخص خط الكهرباء.

الأراضي ذات الملكية الخاصة

تم توقيع ما مجموعه 36 اتفاقية من أصل 42 ودفع قيمتها وتسجيلها حتى تاريخه. وينتظر أن توقع الاتفاقيات الست الباقية في أغسطس 2015. ووافق جميع مالكي الأراضي ذات الملكية الخاصة على مرور الخط.

جرى حصر جميع مالكي الأراضي الخاصة المتضررين من خط الكهرباء بمعرفة UPC ولم تكن هناك أي نزاعات حول ملكية الأراضي (أرض متنازع على ملكيتها أو حدود قطعة الأرض أو غياب المالك). كانت عملية حيازة أراضي حق المرور عملية طوعية للأراضي دون إمكانية اللجوء إلى المصادره باسم المشروع. أختير تخطيط مسار خط الكهرباء وموقع المحطة الفرعية بعد مشاورات مع مالكي الأراضي نظراً لموافقة جميع مالكي الأراضي على منح حق المرور للخط. وفي الحالات التي رفض فيها مالكو الأرضي منح حق المرور، تم تغيير المسار. ولم يكن هناك أي مستأجرين أو شاغلين غير رسميين لا يمتلكون حقوق ملكية أو أي مستخدمين آخرين للأراضي على قطع الأرض المتأثرة.

نتيجة لما سبق، لا تخضع اتفاقيات حيازة الأرضي ذات الملكية الخاصة لمعايير الأداء رقم 5 من EBRD.

الأراضي المشاع

تم توقيع ودفع قيمة 22 اتفاقية من أصل 25 اتفاقية لحق الارتفاع/المرور بالنسبة للأراضي المشاع بموافقة وزارة الداخلية والمكتب الوطني للكهرباء والهيئات الإقليمية والهيئات المحلية بما في ذلك المقدم. وجرى التوصل إلى اتفاق بخصوص الثلاث اتفاقيات المتبقية بين كل الأطراف لكنها لا تزال ينقصها التوقيع والدفع. ومن الممكن أن تتعرض المجتمعات التي تستخدم الأرضي المشاع إلى التشريد الاقتصادي نتيجة للمشروع.

أراضي الوقف

تم التوصل إلى اتفاقيات حق الطريق وتوقيعها ودفع مقابلها مع قطع أراضي الوقف الإحدى عشر جميعها. وقد اتخذ هذا القرار بمعرفة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمستشارين القانونيون بما في ذلك الجهات المحلية (المقدمون) ووزارة الداخلية.

ولم يتم رصد أي مستخدمين للأرض في أراضي الوقف المتأثرة وفي حالة وجود أي منهم، فإنه من الممكن إدراجهم تحت بند التشريد الاقتصادي نتيجة للمشروع.

3 وصف الأراضي المتأثرة

3.1 وصف الأراضي المتأثرة

يقع مشروع مزرعة رياح خالي المقترن وخط الكهرباء جهد 225 كيلو فولت ضمن منطقة طنجة تطوان بالمغرب.

وتوجد المساحة التي تشغّلها مزرعة الرياح ضمن جبل صندوق في ضواحي ملوسة والقصر الصغير وخميس أنجرة. ويتّألف الغطاء الأخضر في جبل صندوق من غابة وأراضٍ تنمو بها شجيرات متوسطية. وتستخدّم المجتمعات المجاورة (الدواوير) هذه المساحات بشكل رئيسي للرعي وجمع الأخشاب لكن لا يوجد بها زراعة غابات من أجل التجارة حيث يحظر قطع الأشجار هناك. وتنقسم المنطقة التي ستقام بها مزرعة الرياح من جبل صندوق رسمياً إلى 8 قطع أراضي مشاع تدار وتستخدّم بواسطة واحدة أو أكثر من الدواوير لكن عملياً يجري استخدام المنطقة كلها من قبل جميع الدواوير.

ستتأثّر قطعنا أرض ذات ملكية خاصة بمزرعة الرياح المقترنة حيث ستكونان لازمتين لإنشاء المحطة الفرعية والمكاتب. وقد تمت حيازة هاتين القطعتين بمعرفة مقاول البناء في 2010 من خلال معاملة بالتراريبي بين البائع والمشتري وهما تقعان شرق جبل صندوق في دوار فاهمين.

يبلغ طول خط الكهرباء لمزرعة رياح خالي 25 كم ويطلّب إنشاء 75 برج كهرباء. وتؤثّر تلك الأبراج على 78 ملكية في منطقتي فاس أنجرة وطنجة.

لا يترتب على المشروع أي تشريد مادي: لن يضطر أي شخص إلى الانتقال من مكانه نتيجة لإنشاءات المشروع أو تشغيله أو وقف تشغيله. ومع ذلك، سيترتب على المشروع تشريد اقتصادي نتيجة للبنية الأساسية للمشروع حيث سيتم تقليل مساحة الأرض المستخدمة في بعض الأنشطة الاقتصادية حالياً.

3.2 أنواع ملكية الأراضي واستخداماتها

3.2.1 مزرعة الرياح

تنقسم المنطقة التي ستقام بها مزرعة الرياح من جبل صندوق رسمياً إلى 8 قطع أراضٍ مشاع تدار وتستخدّم بواسطة واحدة أو أكثر من الدواوير لكن عملياً يجري استخدام المنطقة كلها من قبل جميع الدواوير. ويوضح الجدول الوارد أدناه مساحة الإنشاء والتشغيل من إجمالي المنطقة المملوكة لكل مجتمع محلي وإجمالي المنطقة المستخدمة في الرعي (إجمالي الأراضي الجماعية). وأنشاء الإنشاء، ستؤثّر حيازة الأرض على 1.33% من إجمالي الأرض المتوفرة أما أنشاء التشغيل فسيؤثّر على 1.27%.

وتزداد المساحة المتأثرة أنشاء الإنشاء عن المساحة المتأثرة أنشاء التشغيل في دوار العين الحمراء ودوار عين

الرمل لوقوع منطقة إقامة العمال والتخزين المؤقت بهما.

جدول 2 ملكية الأراضي المشاع والمنطقة المتأثرة بمزرعة الرياح

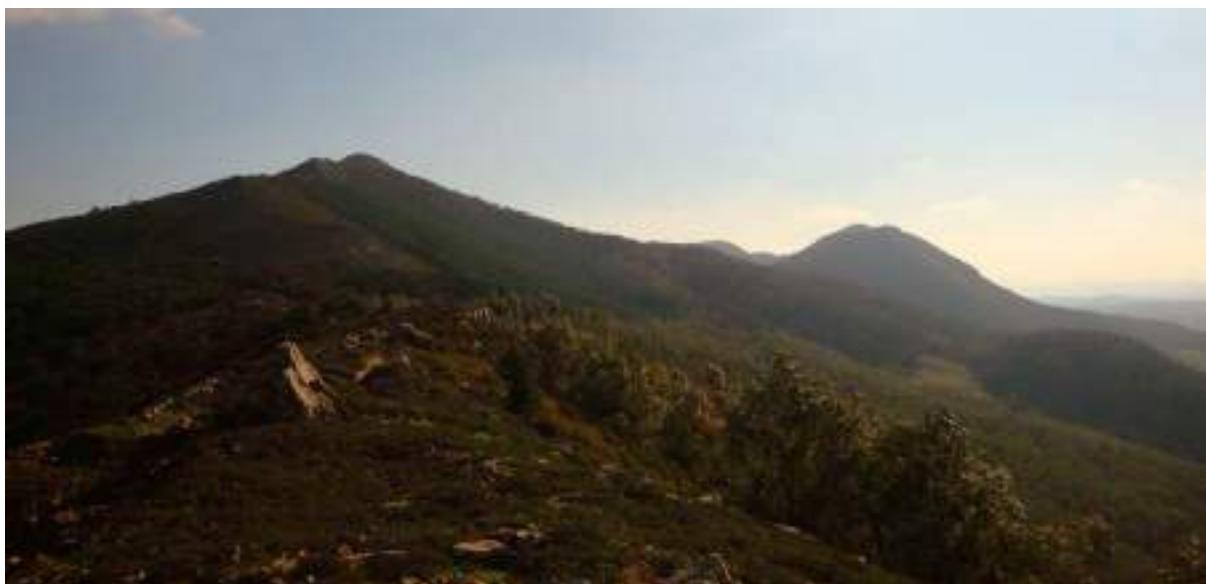
المساحة المتأثرة (بالهكتار)	مساحة التشغيل (بالهكتار)	المساحة المتأثرة (بالهكتار)	مساحة الإنشاءات (بالهكتار)	المساحة (بالهكتار)	الأراضي المشاع
0.75	0.81	0.75	0.81	107.59	الأرض الجماعية بدار فولي
1.50	3.61	1.54	3.7	240.79	الأرض الجماعية بدار عين الرمل
2.31	3.77	2.75	4.49	163.46	الأرض الجماعية بدار عين الحمرة
0.51	0.76	0.51	0.76	148.58	الأرض الجماعية بدار غزايلاتشي
0.24	0.14	0.24	0.14	58.13	الأرض الجماعية بدار لانجريلتشي
2.05	0.81	2.05	0.81	39.49	الأرض الجماعية بدار برارينك
0.76	2.43	0.76	2.43	318.63	الأرض الجماعية بدار فاهامين مللة دار كاتاشما
2.12	3.27	2.12	3.27	154	الأرض الجماعية بدار فاهامين
1.27	15.6	1.33	16.41	1230.67	إجمالي الأرض الجماعية

يشمل الغطاء النباتي في المنطقة الغابات والأحراش. وتقع مناطق الغابات بالقرب من الدواوير، في حين يقل الغطاء النباتي على قمة الجبل وتظهر نتوءات صخرية على التلال. وتوضح الصور الواردة أدناه الغطاء النباتي في منطقة المشروع. وستستخدم المنطقة من قبل المجتمعات المحلية في الرعي وجمع الأخشاب. وستقع المنطقة المتأثرة بمعظم البنية التحتية للمشروع على سلاسل الجبال أو بالقرب منها وهي أقل المناطق توافرًا للرعاية ويقل فيها الغطاء النباتي الصالح للرعي.

صورة ١ القمة الجنوبية



صورة 2 الجهة الغربية القسم الأوسط من الجبل



صورة 3 منظر الجبل من دوار عين الحمرة



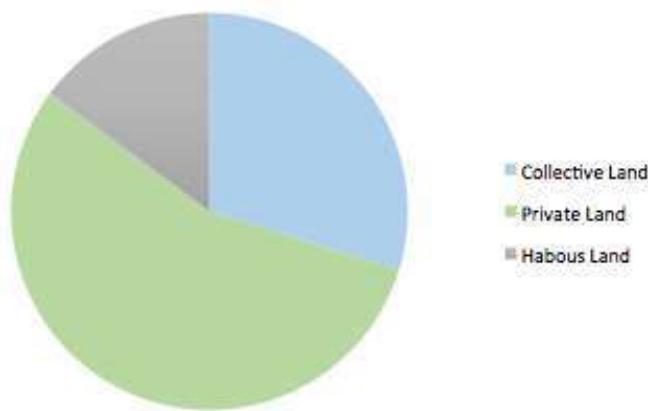
صورة 4 منظر الجبل من دوار فاهمين (أرض زراعية خاصة حيث يوجد في المقدمة أرض مشاع ذات أحراش، وفي الخلفية غابة ونحوئات صخرية)



3.2.2 خط الكهرباء

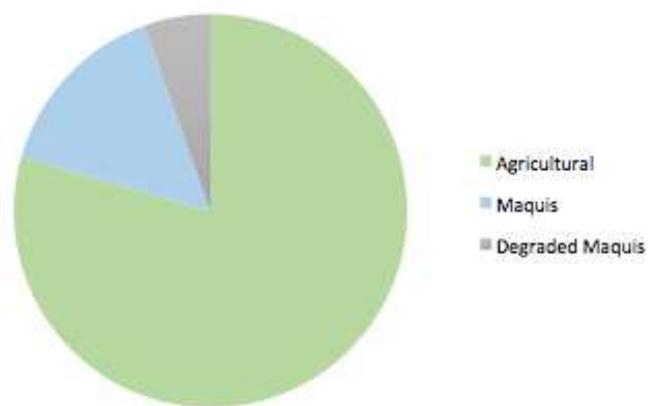
يضم خط الكهرباء 75 برجاً سيؤثرون على 78 قطعة أرض. ولن تؤثر المساحات المخصصة للأبراج وطرق الوصول وغيرها على أي من المبني أو الإنشاءات. وستؤثر الأبراج على الأراضي ذات الملكية الخاصة أو الأراضي ذات الملكية الجماعية أو أراضي الوقف حسبما هو موضح في المخطط أدناه.

الشكل 2 - قطع الأرض المتأثرة بخط الكهرباء - ملكية الأرض



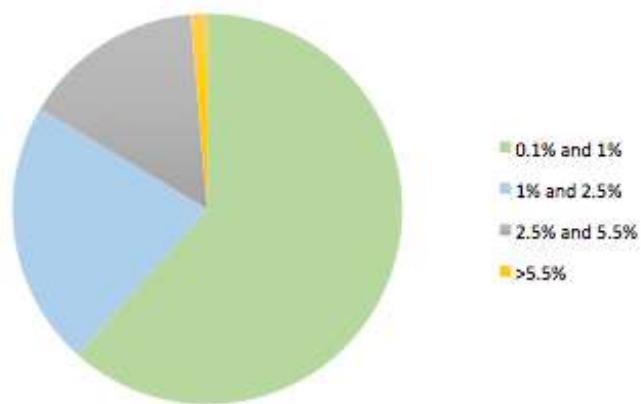
يتمثل الاستخدام الرئيسي لقطع الأرض المتأثرة في الزراعة (أغلبها زراعة الحبوب). وتزرع جميع الأراضي ذات الملكية الخاصة بمجموعة مختلفة من المحاصيل. وقطع الأرض التي تنمو بها الشجيرات المتوسطية أو غطاء شجري متدهور ضمن أراضي الوقف وتستخدم في الرعي الواسع.

الشكل 3 استخدام الأرضي/الموائل



ستكون مساحة الأرضي التي تمت حيازتها من أجل خط الكهرباء صغيرة للغاية. وبالنسبة لغالبية قطع الأرضي، فإن مساحتها تقل عن 1% من المساحة الإجمالية لقطعة الأرض. ولا تتجاوز المساحة المستحوذ عليها 5.5% من إجمالي مساحة قطع الأرض إلا بالنسبة لقطعة أرض واحدة فقط؛ وهي قطعة أرض جماعية تنمو بها الشجيرات المتوسطية المتدهورة ويلكها بالمشاع دوار وادي عقلة. ويمتلك وادي عقلة كذلك قطع أراضي أخرى أكبر مساحة في المنطقة.

الشكل 4 الأرض المستحوذ عليها كنسبة مئوية من إجمالي مساحة قطعة الأرض



توضح الصور الفوتوغرافية أدناه بعض المساحات التي ستتأثر بخط الكهرباء. وتوضح الصورة الأولى المناطق الجنوبية لمسار خط الكهرباء بينما تظهر الصور الأخرى المناطق المتاخمة لجبل صندوق

صورة 5 منطقة إنشاء خط الكهرباء





4 إطار العمل التنظيمي

4.1 التشريعات المغربية المعمول بها

4.1.1 مقدمة

تحتفل إجراءات حيازة الأراضي والتشريعات السارية في المغرب حسب نوع ملكية الأراضي. ويتميز نظام ملكية الأراضي المغربي بمجموعة متنوعة من أنواع الملكية القانونية، والتي يمكن تجميعها في فئتين رئيسيتين: ملكية الدولة المباشرة:

- الدومين العام للدولة، والذي يشمل جميع الموارد الطبيعية الرئيسية (الشواطئ والصحراء وموارد المياه بكافة صورها) أو البنية التحتية الاصطناعية (مثل الطرق والقنوات والموانئ وغيرها)، والمخصصة للاستعمال المباشر قبل الجمهور ولا يمكن أن تخضع للتخصيص الخاص.
- الدومين الخاص للدولة: تُعد جميع العقارات المملوكة للدولة والتي لا تُستخدم مباشرة من قبل الجمهور ولا توفر أي خدمة عامة جزءاً من الدومين الخاص للدولة. وتعتبر القواعد المطبقة على الاستخدامات المسموح بها لهذا النوع من الملكية الخاصة أقل صرامة من الملكية العامة للدولة.
- دومين الغابات: تملك الدولة الغابات لضمان صونها وحمايتها وتنميتها في المغرب. ويتولى للمندوبيية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إدارة ملكية الغابات.

العقارات غير المملوكة للدولة بصورة مباشرة:

- يمثل الملك ملكية الأراضي السائدة، وهو عبارة عن الملكية الخاصة للأراضي الخاضعة للمبادئ المنصوص عليها في القانون الروماني (*fructus, abusus, usus*) وتعود أراضي الملك إلى مالك خاص أو أكثر.
- الأراضي الجماعية، المعروفة سابقاً بأراضي القبائل، التي تم إضفاء عليها الطابع الرسمي بموجب الظهير المؤرخ 27 أبريل 1919. ولا يجوز بيع هذه الأراضي أو أخذها من الجماعات المالكة لها. وتتولى وزارة الداخلية الإشراف على هذه الأراضي. يتم تقسيم هذه الأراضي أو استخدامها بواسطة أفراد الجماعة، وهم الأفراد المستفيدون بهذه الأراضي ويتمتعون بحقوق الانتفاع بها.
- أراضي الجيش وهي الأراضي التي تقع ضمن الدومين الخاص للدولة، والممنوحة للقبائل على سبيل الانتفاع في مقابل الخدمات العسكرية.
- أراضي الأوقاف وهي الأراضي الممنوحة للأعمال الخيرية وفقاً للشريعة الإسلامية وتدار من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ويمكن حيازة الأراضي في المغرب بالطرق التالية:

- الشراء بموجب اتفاقية خاصة (بيع أو تبادل أو تبرع)؛
- الإيجار؛
- حق المرور؛
- المصادر للمنفعة العامة؛

4.1.2 الأراضي المشاع

يتم تنظيم الأراضي المشاع بموجب الظهير المؤرخ 27 أبريل 1919. وتعود الأراضي المشاع إلى القبائل أو الفصائل القبلية أو الدواوير أو الجماعات الأخرى التي تمت بحق استخدامها بصورة جماعية.

ووفقاً للظهير المؤرخ 27 أبريل 1919، يمثل ما يلي الخصائص الأساسية للأراضي المشاع.

- لا يجوز بيعها؛
- لا يمكن الاستحواذ عليها بالتقادم المكتسب، وهي إحدى طرق الاستحواذ على العقارات بموجب استيفاء متطلباتحيازة المستمرة؛
- لا يجوز استخدامها كضمان للرهونات.

طبقاً للظهير المؤرخ 27 أبريل 1919، تشرف الدولة على الأراضي المشاع وتدير الأصول الجماعية للقبائل. وتتحمل وزارة الداخلية مسؤولية الإشراف على هذه الأرضي، وبشكل أكثر تحديداً، مجلس الوصاية، الذي يتخذ القرارات بشأن حمايتها وصونها وإدارتها وتنميتها. وطبقاً للمادة 4 من الظهير المؤرخ 27 أبريل 1919 تمثل المجتمعات العرقية بواسطة جمعية المندوبين، التي يتم اختيارها وفقاً لتقاليد كل قبيلة. وتتولى هذه الهيئات مسؤولية إدارة الاستخدام اليومي للأراضي المشاع والتأكد من تمكن جميع الأفراد من استخدامها. يمثل **نائب** أو **مقدم المجتمع** فيما يتعلق بالأراضي المشاع.

وستلزم عملية تأجير الأرضي المشاع الحصول على تصريح من مجلس الوصاية (وزارة الداخلية)، والتي تستشير الهيئات الإقليمية والهيئات المحلية، بما في ذلك المقدمين. وستخطر وزارة الداخلية مقدم الطلب بسعر التأجير السنوي، إلا أن لمنهجية المتبعة في تحديد أسعار التأجير ليست معروفة.

4.1.3 أراضي الوقف

ويتم تنظيم أراضي الوقف بموجب الظهير رقم 1 09236 المؤرخ 8 ربيع أول 1431 (23 فبراير 2010). وتتمثل المواد ذات الصلة بهذا المشروع في المورد 80 97 بشأن تأجير أراضي الوقف:

- المادة 80: تكرى الأموال الموقوفة وفقاً عاماً بإذن من إدارة الأوقاف، ولا يجوز كرائتها بأقل من كراء المثل. ولا يجوز المزايدة إلا على الأرضي غير المؤجرة في الوقت المحدد.

- المادة 81: يؤدي المكتري فور رسو المزاد عليه مبلغ ضمان وصوائر السمسرة والوجيبة الكraiئية. يحدد مبلغ الضمان والصوائر بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف.
- المادة 82: ينعقد الكراء بمصادقة إدارة الأوقاف على نتيجة السمسرة أو طلب العروض.

يتضح من المادة 82 من هذا الظهير أن تأجير أملاك الوقف يخضع للمزايدة العلنية، على العكس من القواعد العامة المتبعة في عمليات التأجير العادلة المنصوص عليها في المادة 628 من قانون الالتزامات والعقود (COC). وتبلغ مدة التأجير بالنسبة للإيجارات طويلة المدى 6 سنوات، وقابلة للتجديد مرتين (أي 18 سنة). وتجري مزايدة جديدة بعد مرور 18 عاماً.

4.1.4 الأراضي الخاصة

تخضع المعاملات المتعلقة بالأراضي الخاصة (الملك) بين الأطراف الخصوصيين، بالتراري، للظهير المؤرخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913). وبعد تراضي الطرفين، يتم صياغة العقد من قبل الكاتب العدل ويسجل في السجل العقاري بوزارة المالية. وإجراء الشراء، فمن الضروري اعتماد ملكية الأرضي.

تنظم المادة 37 من قانون 03 19 اتفاقيات حق المرور. وتنتلزم اتفاقية حق المرور الخاصة بخط الطاقة سداد مبلغاً إجمالياً يحدد بالتراري بين المالك والمشغل بخصوص حق المرور لتركيب أحد أبراج الكهرباء وإنشائه وصيانته. وتحرر اتفاقيات حق المرور من قبل كاتب عدل. وإذا لحقت أضرار بالمحاصيل أثناء مرحلة التشغيل عند إجراء الصيانة، فسيقدم مشغل البرج تعويضات عنها.

4.2 المتطلبات الدولية

تسري السياسات البيئية والاجتماعية والمعايير والمتطلبات الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) على مشروع مزرعة رياح خالدي. وفيما يتعلق بـ LARLRF، تتمثل المتطلبات المعمول بها في متطلب الأداء رقم 5 الخاص بـ EBRD ومعيار الأداء رقم 5 الخاص بـ IFC. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لهذه المستندات التي تسري على هذا المشروع:

- تقادى أو الحد من إعادة التوطين القهري والتشريد الاقتصادي كلما كان ذلك ممكناً؛
- تقادى والتخفيض من حدة التأثير الاجتماعي والاقتصادي السلبي الناتج عن حيازة الأرضي (إعادة التوطين أو التشريد الاقتصادي) بتقديم تعويضات عن الخسائر في الأصول بتكلفة الإحلال والتجديد والتأكد من تنفيذ حيازة الأرضي بعد الحصول على موافقة مسبقة ومستيرة من السكان المتضررين؛ و
- تحسين مستويات المعيشة للسكان المتضررين أو إعادة لما كانت عليه على الأقل؛

5 تحليل الفجوات

يلخص الجدول أدناه نتائج تحليل الفجوات للتشريعات المغربية مع متطلبات EBRD.

جدول 3 تحليل الفجوات

الموضوع المعول به	التشريع المغربي	متطلبات EBRD (متطلب الأداء رقم 5)	تدابير لمعالجة الفجوة
تفادي التشريد	لا يوجد حكم محدد أو الحد منه	يجب تفادي الإخلال أو الحد منه	سعى مطور المشروع إلى الحد من الآثار وتجنب أي تشريد مادي، كما تفادي المناطق ذات القيمة الاقتصادية العالية الخاصة بالمجتمعات.
التحليل والتخطيط للأراضي والترويجه	عملية حيازة الأراضي عملية موثقة، ولا يلزم توفير أي مستند يعادل على الأرضي والإصلاح عنها.	يجب إعداد خطة للاستحواذ على الأرضي والإصلاح عنها.	تم إعداد LARLRF الحالي وسيتم الإصلاح عنه كجزء من حزمة ESIA. وسيتم استخدام هذا الإطار لوضع خطة بشأن استعادة سبل العيش قبل وقوع أي تأثيرات على سبل العيش من قبل مستخدمي الأرضي.
المشورة والإصلاح	إشراك الهيئات الحكومية والملوك والإصلاح لهم، ولكن لا توجد أحكام بشأن المشورة العامة أو الإصلاح يوجه عام، كما لا توجد أي أحكام بشأن إشراك الملك على وجه الخصوص.	يلزم إجراء مشاورات ذات مغزى مع جميع المتأثرين بشكل مباشر والإصلاح عن LARLRF.	يتعين تنفيذ متطلبات الإصلاح على رأس أولويات المتطلبات المغربية، مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك الأفراد الضعفاء الذين يستخدمون الأرضي المتأثر.
يكون مستخدمو الأرض	غير مستحقين للتعويض	مستحقين للتعويض	سوف يؤخذ جميع مستخدمي الأرض الجماعية وأراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار مراجعة حيازة الأرضي تعويض مصادر الرزق الحالي.
تعويض مصادر الرزق	غير مُشترط	يجري تعويض مصادر الرزق أو تحسينها من المستويات ما قبل المشروع.	يشمل إطار مراجعة حيازة الأرضي تعويض مصادر الرزق الحالي تقييم تعويض مصادر الرزق الحالي. سوف يرسى هذا الأمر أساساً لوضع تدابير راسخة بشأن مشروع تعويض مصادر الرزق الواجب إعدادها أثناء فترة الإصلاح.
آلية التظلم	يمكن الطعن أمام نظام المحكمة إذا لم يكن هناك أي اتفاق طوعي.	توجد حاجة لتوفير آليات تظلم متاحة.	تم توفير آلية تظلم سابقة على التظلم القضائي في برنامج إشراك أصحاب المصلحة وتم تقديم موجز عنه في إطار مراجعة حيازة الأرضي تعويض مصادر الرزق الحالي.
المراقبة والتدقيق الداخلي والإبلاغ	ليس جزء من المتطلبات المغربية	تجب مراقبة عملية حيازة الأرض وتعويض مصادر الرزق وتوثيقها.	يشمل إطار مراجعة حيازة الأرضي تعويض مصادر الرزق الحالي متطلبات المراقبة والإبلاغ والتدقيق الداخلي المستقل واستكمال التدقيق.

يوضح الجدول المبين أعلاه عدم وجود فجوات كبيرة بين التشريع المغربي ومتطلبات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية عند تطبيق المتطلب العام رقم 5.

الجزء الثاني: إطار عمل تعويض مصادر الرزق

يركز الجزء الثاني من إطار مراجعة حيازة الأراضي وتعويض مصادر الرزق هذا على حيازة الأراضي المملوكة و/أو المستخدمة على المشاع أي تُعد إعادة تكين إلزامية وفقاً للمطلب العام رقم 5 من متطلبات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية. يصف هذا الأمر الإحلال الاقتصادي المحدود الذي سيسببه المشروع ويقدم الإطار الذي سيستخدم في تصميم خطة تعويض مصادر الرزق التفصيلية المحددة بإطار زمني وتدابير تعويض مصادر الرزق المحددة القيمة. يطرح هذا الإطار العمليات الخاصة بالاستشارات والإفصاح والمراقبة والتقييم.

6 أهداف إطار تعويض مصادر الرزق

إن الهدف من إطار تعويض مصادر الرزق هذا تأسيس إطار من أجل:

1. فهم طبيعة وحجم الآثار السلبية على مصادر الرزق المعتمدة على الأراضي،
2. اقتراح منهج لإعداد تدابير لتعويض/ معادلة هذه الآثار وضمان تعويض مصادر الرزق على الأقل إذا لم يجري تحسينها.

يحدد الجدول أدناه أهداف إطار تعويض مصادر الرزق هذا وأماكن تحقيق كل واحد منها.

الجدول 4 أهداف إطار تعويض مصادر الرزق

القسم حيث سيجري تحقيق الأهداف	هدف إطار تعويض مصادر الرزق
الأقسام 7.2 و 7.4. تعریف الأعداد المتضررة ومعلومات عن مصادر رزقهم وفجوات المعلومات وتدابير سد هذه الفجوات	تحديد مجموعات الأفراد الذين سيجري تعويضهم مادياً وتوفير تعريفاً بالمصادر المتضررة. حيث لا تكون جميع المعلومات متوافرة، بين كيفية سد الفجوات المعلوماتية هذه
8.1 الأهلية والمستحقات 10 المراقبة والتقييم 11 خطة التطبيق	تأسيس المستحقات الخاصة بالأشخاص المتضررين أو عرف كيفية تأسيسها. تحديد كيفية تقديم هذه الأمور بصورة تتناسب بالشفافية والاتساق والإنصاف من خلال عملية موثقة.
8.1 خطة تعويض مصادر الرزق	تصف التدابير الأخرى المتعلقة بتحسين أو تعويض مصادر الرزق على الأقل ومستوى معيشة الأشخاص المعوضين
9 الإفصاح والاستشارات	تصف عملية التشاور مع الأشخاص المتضررين بخصوص تدابير تعويض مصادر الرزق المختلفة والبدائل ومستوى مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار
11 خطة التطبيق	يحدد جدول وإعداد وتطبيق تدابير التعويض

9 الإفصاح والاستشارات 9.2 آلية التظلم	تصف العملية التي يمكن للمجتمعات و/أو مستخدمي الأرض المتضررين أن يشاركوا في المشروع أو تقديم أي تظلمات فيما يتصل بأي تدابير تعويضية
11 خطة التطبيق	تحدد المسؤولية التأسيسية/ التنظيمية عن إعداد وتطبيق خطة مفصلة الواجب إعدادها وفقاً لإطار تعويض مصادر الرزق هذا
10 المراقبة والتقييم	تقديم تفاصيل لترتيبات المراقبة والتقييم والإبلاغ

7 الإحلال الاقتصادي الناجم عن المشروع

7.1 أثر المشروع

وفقاً لما هو مبين في القسم **Error! Reference source not found.** سوف يؤثر المشروع سلباً فقط على منطقة صغيرة من قطع الأرض المجتمعية والتابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. فيما يلي وصف للأثر السلبي الذي سيتركه مشروع مزرعة الرياح وخط الطاقة الناجم عن الاستحواذ على الأراضي التي قد تسبب إخلال اقتصادي.

7.1.1 مزرعة الرياح

سوف تتأثر ثمان قطع من الأراضي المجتمعية بمزرعة الرياح. تستخدم المجتمعات حول جبل صندوق قطع الأرض الثمانية كلها من الأرض الجماعية في الجبل دون حساب لأي حدود بين هذه القطع لذلك فإن إجمالي الأرض تحت الحيازة أكثر اتصالاً من الأثر على كل قطعة أرض على حدتها. يبلغ إجمالي مساحة الأرض في القطع الجماعية 1231 هكتار بينما تبلغ مساحة الأرض اللازمة للبناء والمراحل التشغيلية بالمشروع 16.4 و 15.6 هكتار على التوالي (1.33% و 1.27% من إجمالي الأرض الجماعية).

ونجد أن الحياة النباتية في الأرض الجماعية في منطقة جبل صندوق غابات وأشجار الطقسوس. ويمكن الحصول على وصف مفصل للبيئة الطبيعية من خطة حماية التنوع الحيوي. وتعد استخدامات الأرض الرئيسية كما توضح الأقسام الآتية المحافظة على المراعي وجمع الأخشاب وجلب المياه. سوف يجري تطوير المشروع على القمم ولن ينجم عنها خسارة صافية من الغابة (بعد التخفيف) أو تؤثر على مسارات المياه الحالية أو المياه الجوفية لذلك فإن الأثر المتوقع الوحد سيكون على أنشطة الرعي.

7.1.2 خط الطاقة

سوف يوضع بعض من أبراج كهرباء خط الطاقة الخمسة والعشرين داخل أراضي المشاع. سوف يوضع برج كهرباء واحد في كل من الدور الآتية: الفحامين ومليلة ودار كيشانا وبني عتب والبوليشية. وسوف يوضع برجي كهرباء على أراضي المشاع التي تملكها دور كيدان وجعبابك إضافة إلى 5 أبراج كهرباء على الأرض التي

يملکها الزاوية و 6 أبراج على الأرض التي يملکها وادي أخلا.

في المتوسط، تبلغ نسبة الأرض المتأثرة بأبراج الكهرباء 0.88% من مساحة أراضي المشاع الإجمالية المتضررة. سوف تتضرر قطعة أرض واحدة التي يملکها وادي أخلا بصورة أكثر أهمية حيث 11.3% من مساحة الأرض سوف تتضرر. سوف يوضع 5 أبراج كهرباء أخرى على الأرض الجماعية التي يملکها مجتمع وادي أخلا. سوف تؤثر الأبراج الستة على متوسط 2.4% من إجمالي مساحة المناطق المتضررة التي يملکها دوار وادي أخلا.

سوف تتأثر قطع الأرض التي تملکها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بسبب 11 برج كهرباء بالقرب من دور دار كشانا وسادينا وبونزال. يبلغ متوسط مساحة قطع أرض وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المتضررة 0.99% وتبلغ أكبر مساحة متضررة نسبة 2.1%.

تتمثل أغلبية الحياة النباتية في قطع الأرض الجماعية وقطع أرض وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في أشجار الطقسوس وأشجار الطقسوس المحللة على النحو المبين في خطة حماية التنوع الحيوي. مع ذلك، توجد حقول بين قطع الأرض التي يمكن استخدامها في زراعة الحبوب. ونتيجة للموسم الذي أجري فيه المسح لم يكن من الممكن تحديد إذا ما كانت الحقول زُرعت في عام 2015 أم لا. ومن المتوقع أن تكون استخدامات الأرض بالنسبة لهذه القطع هي الرعي وزراعة الحبوب. وتعد نشاطات جمع الأخشاب وجلب المياه غير محتملة نتيجة لغياب المناطق المشجرة ومسارات المياه.

7.2 المجتمعات المتضررة

الجدول 5 أدناه حجم السكان وعدد الأسر في الدور المتضررة من الاستحواذ على الأرض. بالنسبة لكل دوار، تم تحديد إذا كان الأثر على أراضي المشاع أو أثر محتمل على مستخدمي أراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الحاليين والسابقين.

الجدول 5 الدور المحتمل تضررها بسبب الاحال الاقتصادي

الأراضي المتضررة التي يتحمل أن تسبب احالة اقتصادي	الأسر	تعداد 2014	الدور	مكونات المشروع
أراضي المشاع	170	800	عين الحمرا	مزرعة الرياض
	130	725	جيزليش	
	136	698	مسيد/ لانجريش	
	31	168	براريق	
	196	1 180	عين الرمل	مزرعة الرياض وخطوط الطاقة
	97	524	دار فوال	
	107	647	مليلة	
	73	424	الفحامين	
أراضي المشاع أراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	104	572	دار كشانا	خطوط الطاقة
أراضي المشاع	91	470	بني عتب	
أراضي المشاع	79	451	الزاوية	
أراضي المشاع	74	325	البوليشية	
أراضي المشاع	164	850	وادي عجلا	
أراضي المشاع	64	330	كيدان	
أراضي المشاع	61	362	جعباك	
أراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	134	760	سادينا	
أراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	260	1 200	بونزال	

7.2.1 استخدام الأرض في جبل صندوق

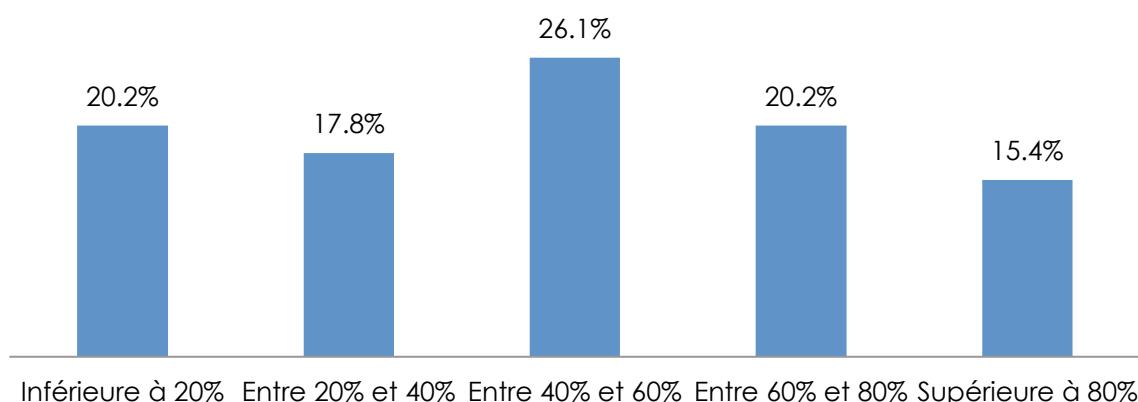
تم إجراء الاستبيانين الاقتصاديين الاجتماعيين الأساسيين من أجل مشروع خلادي في الدور المتضررة من مزرعة الرياض. تم إجراء استبيان الأسر الأول في 2012 وشمل 82 أسرة حول منطقة جبل صندوق. وقد جمع هذا الاستبيان معلومات تفصيلية عن ملكية الأراضي وأنشطة الزراعة وتربية الماشية والأنشطة الاقتصادية الأخرى للأسر. مع ذلك، لم يربط الاستبيان بشكل محدد الأنشطة الاقتصادية بأراضي المشاع في جبل صندوق. وأجرى الاستبيان الاجتماعي الثاني في 2015. جمع استبيان 2015 بين منهجيات مختلفة (استبيانات الأسر

ومجموعات التركيز مع النساء ولقاءات مع السلطات المحلية) وشمل 84 مع أرباب الأسر ومجموعات التركيز مع النساء. شارك 86 سيدة في مجموعات التركيز و41 سيدة منها كانوا من رؤساء الأسر. تم تقديم وصف دقيق للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية في تقرير تقييم الأثر الاجتماعي.

نتائج الاستبيان توفير معلومات قيمة على الأسر المشاركة في الاستبيان نتيجة للعينة الصغيرة والعشوانية، لا يمكن استخدامها لاستدلال أي نتائج أكيدة عن إجمالي التعداد في المنطقة.

أظهر استبيان 2015 أن العدد الذي أجرت معه المقابلات يستخدم جبل صندوق بصورة أساسية في الرعي والحصول على الحطب. أفاد بعض المجيبين أنهم استخدموا مصادر المياه في أراضي المشاع بينما أفاد مجيب واحد عن استخدامها في تربية النحل وآخر في الرياضة. أفاد 95 من أصل 125 رئيس أسرة مشاركة في الاستبيان أنهم يستخدمون الأراضي المشاع بصورة أساسية (أكثر من 5/1 دخلهم المبين ينبع من المنطقة)، على النحو المبين في الجدول الوارد أدناه. بينما اعتمدت المعلومات الواردة في الجدول 6.2 على التخمين السريع من قبل المقابلون فقط، إلا أنه أظهر أن أغلب مستخدمي الأرض يرون أن الأرض المشاع مهمة لاقتصاد أسرهم. إن الاعتماد على أراضي المشاع كان أعلى في النساء أكثر من الرجال.

جدول 6 أهمية استخدام موقع مزرعة الرياح لاقتصاد الأسر المُجرية للمقابلات



جمع استبيان 2012 الذي شمل 83 أسرة (204 فرد) في منطقة جبل صندوق معلومات عن الماشية وملكية الأرضي والدخل والوظائف. يلخص الجدول أدناه نتائج الاستبيان المُجرى فيما يتصل أعداد حيوانات الرعي.

جدول 7 نتائج استبيان أسر 2012 الماشية المملوكة بواسطة 83 أسرة

نوع الماشية	خصائص الماشية				الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
أبقار	1	98	31	31	161
خراف	12	99	28	51	190
ماعز	25	153	43	59	280

تعد الحيوانات المحلية هي الأكثر ملائمة للرعي في منطقة المشروع نتيجة للإقليم والمنحدرات والحياة النباتية وهي الخراف والماعز. أفادت 50 أسرة من أصل 83 أسرة أنهم يملكون خراف و/أو ماعز (190 خراف و280 ماعز بالإجمالي). لا يسأل الاستبيان عن مناطق الرعي بالتحديد واستخدام موقع المشروع. 84% من الأسر التي تملك الماعز و/أو الخراف تملك أيضًا أبقار (42 من أصل 50). تملك الأسر الثمانية الباقية خراف أو ماعز دون أبقار لكن أغلب أفراد الأسر الخمسة والعشرين يقومون بأنشطة أخرى لكسب الرزق لاستكمال دخولهم من الرعي: 15 فرداً من هؤلاء الأشخاص كانوا مزارعين إضافة إلى امتلاك خراف و/أو ماعز وثمانية من هؤلاء المزارعين يملكون الأرض التي يزرون بها بينما يزرع السبعة الآخرون أرض مستأجرة، ويقوم 9 من المزارعين باستخدام المحاصيل في الاستهلاك الشخصي و5 يستخدمونه في التجارة ومزارع واحد يستخدمها في الحصول على التبن. ويتمتع الأفراد العشرة الباقين الذين يملكون خراف و/أو ماعز دون أبقار بأجر وظيفة. كانت النتيجة الرئيسية لإطار تعويض مصادر الرزق في استبيان 2012 أنه لا يوجد أيًّا من الأسر المشاركة في الاستبيان تعتمد على أنشطة الرعي فقط.

أظهر استبيان 2015 أن التعداد المحلي الذي يعتمد بصورة كبيرة على أراضي المشاع هذه لرعي حيواناتهم عرضة للخطر بشكل كبير. تم وصف الاستبيانات والنتائج عن التعرض للخطر بصورة أكثر تفصيلاً في تقييم الأثر الاجتماعي.

7.3 استخدام الأرض خط الطاقة

وفقاً لإجراءات وزارة الداخلية، تمت استشارة جميع المقدمين المسؤولين عن جميع الدور وتم الاتفاق على موقع أبراج كهرباء خط الطاقة على الأراضي المشاع معهم. إضافة إلى ذلك، تمت مقابلة مقدمي دور الفحامين ومليلة ودار كشانا والزاوية وبني عتب وبونزال في 2015 ولم يbedo أي مخاوف بخصوص مساحة الأرض الصغيرة التي سيرى الاستحواذ عليها من أجل أبراج كهرباء خط الطاقة. مع ذلك تسربت بعض المعلومات بخصوص استخدام أراضي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والأراضي المشاع في محاذة خط الطاقة عن النحو المبين تفصيلاً في القسم الآتي.

7.4 فجوات المعلومات

تحتاج فجوات المعلومات الآتية لها كجزء من إعداد خطة تعويض مصادر الرزق من أجل تصميم تدابير تعويض مصادر الرزق:

- توجد فجوات في المعلومات عن استخدام الأرض في القطع المملوكة على المشاع المتضررة بأبراج كهرباء خط الطاقة التي تحتاج تناولها:

٥ تحديد الاستخدام الخاص بك قطعة من قطع الأرض المملوكة على المشاع (الاستخدامات، عدد المستخدمين، من المستحقون لاستخدام المصدر، من المستخدم الفعلي، من يملك المنتج، وأهمية المصدر) وتوافر مناطق بديلة. إذا كان الاستخدام حصري (مثلاً محاصيل بدلاً من أنشطة الرعي) حدد الأشخاص الذين يعملون في الأرض وكيفية تخصيص المنتجات.

٦ حدد استخدام المناطق المتضررة في قطع الأرض المملوكة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قبل تخصيص مناطق المشروع. في أجل تحديد إذا ما كان هناك أي إحلال اقتصادي، سوف يجري تحديد نشاط كل منطقة متضررة (الاستخدامات، عدد المستخدمين، من المستحقون لاستخدام المصدر، من المستخدم الفعلي، من يملك المنتج، وأهمية المصدر) وتوافر مناطق بديلة. إذا كان الاستخدام حصري (مثلاً زراعة محاصيل بدلاً من أنشطة الرعي) حدد الأشخاص الذين يعملون في الأرض وكيفية تخصيص المنتجات.

لسد فجوات المعلومات المحددة أعلاه بخصوص استخدامات الأرض المتضررة من الأراضي المملوكة على المشاع والأراضي المملوكة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على طول خط الطاقة، سوف يتم عمل استبيان إضافي يشمل جميع مقدمي الدور التي تملك أراضي متضررة من الأراضي المملوكة على المشاع والأراضي المملوكة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بسبب خط الطاقة إضافة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعينة من الأسر التي تستعمل أراضي المشاع عند استخدامها للرعي الممتد وجميع مستخدمي الأرض الذين يزرعون الأرض المتضررة. سوف يجري الاستبيان مشرفون خبراء وفيهم نساء. تشمل النقاط الواردة أعلاه الجوانب التي سوف يجري تناولها في هذا الاستبيان. قد يجري دمج جوانب إضافية بعد المناقشة مع المنظمات المتخصصة التي سوف تشارك في تقديم استشارات عن خطة تعويض مصادر الرزق على النحو المبين في القسم 8.2 أدناه.

8 خطة تعويض مصادر الرزق

8.1 إطار الاستحقاقات

جدول 8 أدناه استحقاقات المجموعات التي يحتمل أن تكون متضررة من الاحلال الاقتصادي. قد تحتاج هذه الاستحقاقات للمراجعة للاستبيانات التي سوف تُجرى على النحو المبين في الأقسام 7.4.

جدول 8 إطار الاستحقاقات

مكونات المشروع	مجموعة	دور/ أسر/ أفراد	الاستحقاق
مزرعة الرياح مزرعة الرياح (قسم 8.2)	مزرعة الرياح مستخدمو الأرض المشاع في أنشطة الرعي	جميع الأسر في الدور المتأثرة بمزرعة الرياح (الجدول 5).	خطة تعويض مصادر الرزق لموقع

<p>خطة تعويض مصادر الرزق لخط الطاقة الخاصة بالدور المتضررة بسبب الأرض المشاع (القسم 8.2)</p>	<p>الدور التي يتحمل أن تكون متضررة من خط الطاقة: الفحامين ومليلة ودار كيشانا وبني عتب والبوليشية وكيدان جبابك والزاوية ووادي أخلا.</p> <p>الأسر التي تستخدم الأرض المشاع (سيجري تحديدها من قبل المشرفون بالموقع القسم 11).</p> <p>الأسر التي تستخدم الأرض المشاع لزراعة المحاصيل (إن وجدت).</p>	<p>خط الطاقة المستخدمة للأرض المشاع</p>
<p>خطة استعادة سُبل العيش لمستخدمي أراضي الأوقاف (القسم 8.2)</p>	<p>من المحتمل أن تكون دواوير دار قشانة وسدينا وبونزال.</p> <p>الأسر التي تستخدم الأراضي المشتركة في أنشطة رعي الأغنام والماشية (يتم تحديدها من خلال استقصاءات تجرى في الموقع القسم 11).</p> <p>الأسر التي تستخدم الأراضي المشتركة في زراعة المحاصيل إن وجدت (يتم تحديدها من خلال استقصاءات تُجرى في الموقع القسم 11)..</p>	<p>خط الطاقة المستخدمة لأراضي الأوقاف</p>

8.2 خطة استعادة سُبل العيش

على الرغم من أن نسبة استملاك الأراضي للمشروع هي نسبة صغيرة، وأن التأثير السلبي للنزوح الناجم عن الظروف الاقتصادية محدود، إلا أنه يجب وضع خطة لاستعادة سُبل العيش بحيث تكون مصحوبة بإجراءات تخفيف بهدف ضمان التعويض عن التأثيرات السلبية فضلاً عن ضمان امتنال المشروع لأفضل الممارسات الدولية ومتطلبات الجهات المقرضة مثل متطلب الأداء رقم 5 الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (PR 5 EBRD) حول استملاك الأرضي، وإعادة التطوير الجيري، والنزوح بسبب الظروف الاقتصادية.

يعهد مالك المشروع إلى مؤسسة مغربية تتمتع بسجل إنجاز حافل في مجال دراسة وتطوير مشاريع تحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة المغربي مثل: المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA) من أجل إعداد بعض التوصيات حول إجراءات استعادة سُبل العيش و/أو التحسين المناسبة للمشروع. يمتلك المعهد الوطني للبحث الزراعي مركزاً إقليمياً في مدينة طنجة يُعنى بدراسة وتطوير قطاع الزراعة في مدينتي طنجة وتطوان. وفي حال تعذر على المعهد الوطني للبحث الزراعي المشاركة في المشروع، يقوم مالك المشروع بتعيين مؤسسة على نفس القدر من السمعة يمكنها تقديم الدعم للمشروع.

بعد الإنتهاء من إجراء الاستقصاءات الإضافية، يتم وضع خطة استعادة سُبل العيش؛ على أن تراعي المبادئ الموضحة أدناه:

- أن تتمثل خطة استعادة سُبل العيش لمتطلبات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية الخاصة بمطلب الأداء 5 PR EBRDs (5)، أي: التشاور مع الرجال والنساء المتضررين بشكل مباشر من المشروع. وتشمل هذه المتطلبات إجراءات تُعنى بالتعويض عن فقد أي موارد ذات ملكية مشتركة، مثل إجراءات دعم وتعزيز انتاجية الموارد الفلاحية / الزراعية غير المتأثرة، فضلاً عن تحديد طرق الوصول إلى موارد بديلة.
- عندما يمكن حساب قيمة الاستبدال (أي للمحاصيل)، فإن التعويض سيكون بقيمة الاستبدال على الأقل.
- ولأجل أن يستفيد جميع الأشخاص المستحقين من خطة استعادة سُبل العيش، يلزم أن تكون إجراءات التعويض عامة ويسهل الوصول إليها. وسوف يتم تحديد الأفراد الضعيفة أو الأسر المتضررة من النزوح بسبب الظروف الاقتصادية وتقديم العون لها حسبما يلزم لضمان استفادتها من خطة استعادة سُبل العيش.
- سوف يتم تقييم خطة استعادة سُبل العيش استناداً إلى الإجراءات المثبتة بهدف تحسين سُبل العيش الريفية في شمال المغرب. ومن جانبه سوف يُعين مالك المشروع مؤسسة مغربية ذات سجل إنجازات حافل في مجال دراسة الزراعة في شمال المغرب بهدف ضمان تحقيق ملامعة خطة استعادة سُبل العيش المقترحة.
- أثناء وضع خطة استعادة سُبل العيش، سوف يتم إجراء مشاورات مسبقة مع الأهالي المتضررة، فلا شك أن موافقتهم ستمثل جزءاً أساسياً في نجاح الإجراءات المقترحة.
- سوف يتم وضع آلية لمعالجة الشكاوى بغية توثيق أي شكاوى تتعلق بعملية استملك الأراضي والعمل على حلها متى أمكن.

المخطط الزمني ومسؤوليات وضع خطة استعادة سُبل العيش موضحة في القسم 11.

9 المشاورات والإفصاح

9.1 خطة إشراك أصحاب المصلحة

تم إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة (SEP) في المشروع وسوف يتم الإفصاح عنها مع إطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأراضي واستعادة سُبل العيش (LARLRF). وتنتقل خطة مشاركة أصحاب المصلحة المشاورات العامة والإفصاح عن المعلومات التي تم القيام بها حتى تاريخه، فضلاً عن المشاركة المُنظمة في المشاورات والمراحل التشغيلية للمشروع. وقد تم إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة وفقاً للقواعد المغربية ومتطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية؛ على وجه الخصوص متطلب

الأداء رقم 10 (PR10): الإفصاح عن المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة.

وسوف يتم الكشف عن حزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتشاور بشأنها مع أصحاب المصلحة المتضررين في غضون شهرين من الإعلان عنها. وتشمل المشاورات حول حزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عقد لقاءات مع جميع أصحاب المصلحة المتضررين، بما يشمل سكان الدواوير حول محطة توليد الطاقة من الرياح وخط الطاقة، الذين من المحتمل أن يتعرضوا للنزع بسبب الظروف الاقتصادية. ووفقاً للمخطط الزمني الموضح في القسم 11، فإن وضع خطة استعادة سُبل العيش سوف يكتمل من خلال التعاون الوثيق مع مستخدمي الأراضي المتضررين ومع المستفيدين في المستقبل من إجراءات استعادة سُبل العيش، خلال فترة الإفصاح وقبل إجراء المشاورات الخاصة بحزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وعليه، سيتم إضافة خطة استعادة سُبل العيش إلى قائمة المستندات التي سيتم طرحها للنقاش خلال الاجتماعات التشاورية. وإذا لم يتتوفر الوقت الكافي الذي يسمح للأهالي بالمشاركة في خطة استعادة سُبل العيش والفهم التام للإجراءات المقترنة بها بسبب تغزير الكشف عن الخطة قبل إجراء المشاورات، فقد يتلزم الأمر عقد ترتيبات أو وسائل متابعة لأصحاب المصلحة بغية تقديم ما لديهم من ملاحظات وتعقيبات على الخطة.

من ناحية أخرى، سوف يجري إشراك أصحاب المصلحة بشكل مستمر طوال فترة إنشاء المشروع وتشغيله عبر مجموعة من الوسائل الموضحة في خطة مشاركة أصحاب المصلحة بما يضمن أن جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك الذين يعتبرون من الضعفاء، سيكون بمقدورهم المشاركة في المشروع وتقديم أي شكاوى أو مخاوف إلى مالك المشروع.

9.2 آلية معالجة الشكاوى

سوف يتم معالجة الشكاوى التي يُتوقع تلقيها فيما يتعلق بإطار عمل وخطه استعادة سُبل العيش من خلال آلية معالجة الشكاوى الموضحة في خطة مشاركة أصحاب المصلحة. فيما يلي مجموعة من الشكاوى يمكن توقعها فيما يتعلق بهذا المستند:

- اعترافات على إجراءات التعويض.
- مطالبات من مستخدمي الأراضي لم يتم تحديدها في السابق.
- أضرار غير متوقعة (بما في ذلك الحوادث التي تشمل حيوانات القطيع) تقع خلال الإنشاء أو الاستعادة غير الملائمة عند اكتمال إنشاء المشروع.
- تنفيذ خطة استعادة سُبل العيش.

تُوضح آلية معالجة الشكاوى بالتفصيل في خطة مشاركة أصحاب المصلحة.

10 الرصد والإخلاء

10.1 عملية الرصد والتقارير

سوف تعمل شركة المشروع على رصد المؤشرات الرئيسية الموضحة في الجدول التالي، والتي تتعلق باستملك الأرضي، واستعادة سُبل العيش، وآلية معالجة الشكاوى. وب مجرد إعداد خطة استعادة سُبل العيش والتشاور بشأنها مع المجتمعات المحلية، سيتم إضافة إجراءات إضافية بغية رصد التنفيذ الكامل لخطة استعادة سُبل العيش.

الجدول 9 مؤشرات الرصد الرئيسية

المؤشر	مصدر المعلومات	التواتر
إجمالي الإنفاق على الإيجارات المدفوعة إلى وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف	السجلات المالية	ربع سنوي
إجراءات استعادة سُبل العيش	سجلات الموارد البشرية	ربع سنوي
التشاور والمشاركة	عدد الموظفين المخصصين لـ:	استملك الأرضي
استملك الأرضي	استملك الأرضي	ربع سنوي
إجراءات استعادة سُبل العيش	إجراءات استعادة سُبل العيش	ربع سنوي
التواصل المجتمعي، ومشاركة أصحاب المصلحة، وآلية معالجة الشكاوى	النظام لإدارة الشكاوى	ربع سنوي
عدد الرجال والنساء المتضررين جراء استملك وثائق المشروع	نظام إدارة الشكاوى	ربع سنوي
عدد الرجال والنساء المستفيدون من خطط استعادة سُبل العيش	نظام إدارة الشكاوى	ربع سنوي خلال تنفيذ خطة استعادة سُبل العيش
مستوى رضا الرجال والنساء المستفيدون من خطط استقصاء بين المستفيدن استعادة سُبل العيش.	استقصاء بين المستفيدن	ربع سنوي خلال تنفيذ خطة استعادة سُبل العيش
عدد المستفيدن من الرجال والنساء الذين أفادوا بتحسين إنتاجية أو جودة منتجاتهم الزراعية/رعى الماشية والأغنام	استقصاء بين المستفيدن	ربع سنوي خلال تنفيذ خطة استعادة سُبل العيش
آلية معالجة الشكاوى		
متوسط الوقت المستغرق في معالجة الشكاوى وإنهاءها	نظام إدارة الشكاوى	ربع سنوي
عدد الشكاوى قيد النظر واتجاهها	نظام إدارة الشكاوى	ربع سنوي
المواضيع المثارة في الشكاوى الجديدة واتجاهها	نظام إدارة الشكاوى	ربع سنوي

سوف يتم تبليغ الاتجاهات الواردة في المؤشرات الموضحة في الجدول أعلاه إلى الإدارة العليا بشركة المشروع على أساس ربع سنوي خلال مرحلة الإنشاء، وعلى أساس سنوي خلال مرحلة التشغيل. كما سيتم إتاحة معلومات الرصد كافة إلى المدققين المستقلين فضلاً عن جهات الإقراض.

10.2 تدقيق الامتثال

سوف توفر شركة المشروع خدمة مدقق امتثال خارجي للتحقق من أن استملك الأراضي وعملية استعادة سُبل العيش تمتثل لإطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأراضي واستعادة سُبل العيش، ولخطة استعادة سُبل العيش الوشيكة، ولمتطلب الأداء رقم 5 الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (PR5 EBRDs) ومعيار الأداء رقم 5 الخاص بمؤسسة التمويل الدولية (PS5 IFC). ويتضمن نطاق عمليات التدقيق ما يلي:

- مراجعة تقارير التقدم المحرز الخاصة بخطة استعادة سُبل العيش ومدخل البرنامج في ضوء مؤشرات الرصد الرئيسية.
- إجراء مقابلة مع الأسر المتضررة من المشروع، تشمل ما يلي:
 - الرجال والنساء المشاركون والمستفيدون من إجراءات استعادة سُبل العيش.
 - الأسر الضعيفة، بما في ذلك الأسر التي تُعيلها أمراً.
 - السلطات المحلية.
- تقييم نتائج إجراءات استعادة سُبل العيش التي طبقها المشروع.

سيتم مشاركة تقارير المدقق مع الجهات المقرضة. وفيما يخص عمليات التدقيق الخارجية فسوف يتم إجرائها على أساس ربع سنوي، كما سيتم مشاركة تقارير المدققين مع الجهات المقرضة.

10.3 تدقيق إنهاء الأعمال

سوف تكلف شركة المشروع مدقق خارجي بإجراء تدقيق إنهاء الأعمال. ويتمثل الهدف من إجراء هذا التدقيق في التتحقق من أن سُبل العيش الخاصة بالأسر المتضررة قد تم استعادتها أو تحسينها إلى المستويات التي كانت عليه قبل البدء في المشروع، وإذا لم يتحقق ذلك، فالخروج بإجراءات تصحيحية إضافية.

على جانب آخر، سوف يتم تحديد التوقيت والمعايير الخاصة بعملية تدقيق استعادة سُبل العيش في خطة استعادة سُبل العيش عند تحقيق فهم أفضل لأنواع الإجراءات التي سينفذها المشروع. وفي كافة الأحوال، يتضمن التدقيق أيضاً إجراء استقصاء اجتماعي يستناداً إلى الاستقصاء الذي تم إجراؤه في شهر يونيو من العام 2015. وعند تفسير النتائج، سيتم مراعاة العوامل الاقتصادية الخارجية (التضخم، والنمو الاقتصادي، والركود الاقتصادي).

من ناحية أخرى، سوف يولي تدقيق إنهاء الأعمال اهتماماً خاصاً بالأسر الضعيفة.

كما أنه سيتم إجراء التدقيق في مدة لا تتجاوز العامين بعد البدء في وضع إجراءات استعادة سُبل العيش ضمن خطة استعادة سُبل العيش.

11 خطة التنفيذ

11.1 الأدوار والمسؤوليات

1.1.1 مدير استملاك الأراضي

تقع في الوقت الراهن مسؤولية استملاك الأراضي على عاتق إدارة مالك مشروع اتفاقية شراء الطاقة.

تتضمن المسؤوليات المنوطة بالشخص المسؤول عن عملية استملاك الأراضي ما يلي:

- التنسيق بين أفراد فريق استملاك الأراضي حتى إتمام أعمال جميع الاتفاقيات بغية ضمان استملاك الأراضي المطلوبة في الوقت المناسب.
- مراجعة جميع الاتفاقيات القانونية المتعلقة باستملاك الأراضي والتصديق عليها.
- إدارة تنفيذ إطار العمل المعنى بمراجعة استملاك الأراضي واستعادة سُبل العيش، بما يشمل تعيين الخبراء بغية إعداد خطة تفصيلية لاستعادة سُبل العيش.
- ضمان امتثال عملية استملاك الأراضي لمتطلب الأداء رقم 5 الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (PR5 EBRDs) ومعيار الأداء رقم 5 الخاص بمؤسسة التمويل الدولية (PS5 IFC).
- إعداد التقارير وتقديمها بشكل منظم إلى مدير عام المشروع.

1.1.2 مدير استعادة سُبل العيش

سوف تتضمن خطة استعادة سُبل العيش وصف مفصل لمتطلبات الموارد التي يحتاج إليها تنفيذها. وقد يكون الشخص المسؤول عن إعداد وتنفيذ خطة استعادة سُبل العيش موظف مُخصص أو شخص ما يتولى أيضاً إدارة إجراءات أخرى للحد من الآثار الاجتماعية وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشمل المسؤوليات المتعلقة بإطار العمل المعنى بمراجعة استملاك الأراضي واستعادة سُبل العيش/خطة استعادة سُبل العيش، ما يلي:

- تنسيق عملية جمع المعلومات الإضافية الموضحة في القسم 7.4 فضلاً عن إعداد خطة استعادة سُبل العيش وفقاً لما هو موضح في القسم 8.2.
- تنسيق الكشف عن خطة استعادة سُبل العيش والتشاور بشأنها كجزء من عملية التشاور حول حزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

- تنسيق تنفيذ إجراءات استعادة سُبل العيش، بما يضمن منح الاعتبار اللازم للأسر الضعيفة.
- مراجعة كافة جوانب عملية استملك الأرضي، وتقديم المشورة لمدير استملك الأرضي حول الامتثال لإطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأرضي واستعادة سُبل العيش/خطة استعادة سُبل العيش ولمتطلب الأداء رقم 5 ومعيار الأداء رقم 5.
- تنسيق عملية الرصد والتقارير.
- التكليف بعمليات التدقيق الخارجية وتوفير المعلومات الازمة لها والمشاركة في إجراءها.
- مراقبة تنفيذ آلية معالجة الشكاوى وضمان معالجة جميع الشكاوى المتعلقة باستملك الأرضي كما ينبغي وإنهاها بشكل كامل.

1.1.3 فريق التواصل المجتمعي

سوف يقوم فريق التواصل المجتمعي بتنفيذ كافة جوانب خطة مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بإطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأرضي واستعادة سُبل العيش/خطة استعادة سُبل العيش. حيث سيقوم الفريق بتلقي جميع الشكاوى وتسجيلها، ثم يتم معالجتها من قبل الفريق المختص (البيئة، والصحة، والسلامة، واستملك الأرضي) وذلك بناءً على محتوى الشكوى.

من ناحية أخرى، يُجري فريق التواصل المجتمعي أنشطة الرصد الخاصة بإطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأرضي واستعادة سُبل العيش/خطة استعادة سُبل العيش، مثل إجراء الاستقصاءات مع الأسر المتضررة، والأسر الضعيفة، والمشاركين في / المستفيدين من إجراءات استعادة سُبل العيش.

سوف يشمل فريق التواصل المجتمعي امرأة ورجلًا على الأقل كلاهما يجيد التحدث باللغة العربية.

11.2 المخطط الزمني

من المتوقع أن يتم الانتهاء من جميع اتفاقيات استملك الأرضي بحلول شهر أغسطس من العام 2015.

تنفيذ إطار العمل المعنى باستعادة سُبل العيش:

- 14 أغسطس الكشف عن حزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
- 17 28 أغسطس توقيع اتفاقية مع مؤسسات مغربية متخصصة في الأنشطة الزراعية، وإعداد زيارات للموقع من أجل جمع المعلومات.
- 31 أغسطس 8 سبتمبر جمع معلومات إضافية من أجل سد الفجوات الحالية.
- 9 17 سبتمبر صياغة وإعداد خطة استعادة سُبل العيش وفقاً لإطار العمل المعنى بمراجعة استملك الأرضي واستعادة سُبل العيش.
- 17 سبتمبر الكشف عن خطة استعادة سُبل العيش.

- 27 سبتمبر 8 أكتوبر التشاور مع أصحاب المصلحة المتضررين حول حزمة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك خطة استعادة سُبل العيش.

11.3 الميزانية

تبلغ ميزانية الدراسات الإضافية وإعداد خطة استعادة سُبل العيش 90,000 درهم مغربي. وب مجرد اكتمال إعداد خطة استعادة سُبل العيش، سوف يتم رصد ميزانية خاصة لتنفيذها.

يلخص الجدول التالي مدفوعات الإيجار المتفق عليها للأراضي المشتركة وأراضي الأوقاف التي سيتم استملاكها لأجل إقامة خط الطاقة ومحطة توليد الطاقة من الرياح.

الجدول 10 الإيجار السنوي المدفوع لاستخدام الأراضي المشتركة في جبل صندوق (بالدرهم المغربي)

2031-2036	2025-2030	2019-2024	2016-2018	2013-2015
656,422.8	627371.8	598,320.8	571,469.8	467,435.32

الجدول 11 الإيجار المدفوع لكل برج كهرباء مُقام على الأراضي المشتركة (بالدرهم المغربي)

نوع الملكية	المعدل	المتوسط	الأدنى
الأراضي المشتركة	6,102	1,100	1,100

الجدول 12 الإيجار المدفوع لكل برج كهرباء مُقام على الأراضي الأوقاف (بالدرهم المغربي)

نوع الملكية	المعدل	المتوسط	الأدنى
أراضي الأوقاف	2,000	2,000	2,000



الملحق:

الملحق 1: خريطة الممتلكات المتضررة واستخدامات الأرضي (محطة توليد الطاقة من الرياح)

الملحق 2: خريطة الممتلكات المتضررة واستخدامات الأرضي (خط الطاقة)